طالب التجار بضرورة تدعيم الشيك كورقة تجارية تساهم فى تحريك الأسواق وجعله أداة ائتمان ووفاء بدلا من أداة فقط من أجل أن يستعيد هيبته المفقودة وسداد قيمته فى تاريخ الاستحقاق المحدد به.

أكدوا أن عودة الثقة للشيك بما يجعله يساوى قيمته النقدية دون التخوف من عدم السداد سيحل أزمة الركود والكساد التى تعانى منها الأسواق حاليا بما يؤديه من وظيفة اقتصادية ونقدية تحل محل النقود وتضمن حفظ مستحقات التجار.

وشددوا على ضرورة أن يتضمن أي تشريع يصدر خاص بالشيك إجراءات رادعة وقوية يكون من شأنها.

رد مستحقات الدائن أو صاحب الشيك فى تاريخ استحقاقه الذى ارتضاه الطرفين بما يمنع أي تلاعب يحدث من جانب موقعى الشيكات.

بعد اقتراح تعديل قانونه بمجلس الشعب

التجار يطالبون بتحويل الشيك لأداة وفاء وائتمان معاً

عباس زكى

مصطفى السلاب

د. نادر رياض

فاطمة أبوالعز

عباس زكى : نحتاج لتأهيل المجتمع التجارى

السلاب : نحن فى عصر الوفرة الانتاجية

فاطمة أبوالعز : إجراءات رادعة تجبر على السداد فى موعد الاستحقاق

رغم تأجيل العمل بقانون الشيك الجديد عدة مرات منذ صدوره فى عام 1999 إلى وقتنا الحالى يتم بتأجيله عاما بعد آخر إلا أنه مازال يثير الجدل ويحاول كل أهل السوق والخبراء الاقتصاديون البحث عن أدوات وشروط ترجع للشيك هيبته المفقودة وتجعله يساهم فى ضبط السوق كما كان فى الماضى وإزالة جميع الشكوك والمخاوف التى انتابت ودخلت نفوس المتعاملين به في الفترة الأخيرة بسبب تجديد قرار التطبيق للقانون الجديد عاما بعد آخر كما تتوالى الاقتراحات لتدعيم الشيك بشروط قانونية لتقوية أدواته وتدعيمه كورقة تجارية تساهم فى تسيير حركة البيع والشراء فى الأسواق وتنعش الاقتصاد المحلى بما يحققه من استقرار بين التجار بضمان مستحقاتهم المالية في ظل نقص السيولة نظرا لأن التعاملات التجارية فى الفترة الأخيرة اقتصرت على النقد فقط يسبب فقدان الثقة فى الشيك بما فاقم من حدة الركود وكساد الأسواق وفي سبيل ذلك تناقش لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب حاليا مشروع قانون لتعديل قانون الشيك الجديد تقدم به النائب محمد خليل قويطه.

ويقضى التعديل بأن يصبح الشيك أداة ائتمان ووفاء معا وليس مجرد أداة وفاء فقط كما يقره القانون الجديد المؤجل للعام القادم وأكد قويطه أن تعديل القانون وجعل الشيك أداة وفاء وائتمان يساعد فى الخروج من حالة الكساد والركود الاقتصادى وينعش الأسواق ويساهم فى تحريك العمليات التجارية.

يقول عباس زكى رئيس مجلس ادارة غرفة القاهرة انه مع سرعة تطبيق القانون الجديد للشيك.. ولكن ليس على حساب قيمته وكيانه القانونى للحفاظ على هيبته.

وأضاف انه اذا كان الاتجاه تحويل الشيك كأداة وفاة وائتمان فى نفس الوقت.. فلابد ان نجهز المجتمع التجارى بذلك.. واعتقد أن ذلك هو دور الغرف التجارية.

ويؤكد ان الشيك لابد ان يحافظ على نفوذه وقوته القانونية باعتباره بديلا عن النقود.. لأن الهيبة للورقة التجارية تنشط السوق.

ومن جانبه يقول مصطفى السلاب عضو مجلس الشعب وعضو مجلس ادارة غرفة القاهرة ان المجتمع التجارى حاليا يعيش حالة الوفرة فى الانتاج.. وليس الندرة فى الانتاج ولهذا فان سرعة اصدار قانون الشيك الجديد بالتأكيد سيحرك الأسواق ويقضى على الركود.. ولكن لابد من تحويل الشيك ليكون اداة وفاء وائتمان معا وليس فقط اداة وفاء.. لأن الأخير لا تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

ويجرى السلاب انه من انصار مبدأ أن يكون الشيك اداة وفاة وائتمان معا للتيسير فى التعاملات.. مع الحفاظ على بقاء كيانه كورقة نقدية تحل محل النقود.. ولذلك أطالب المشرع بتشديد عقوبته فى حالة الشيكات المرتدة أو غيرها.

كما قال الدكتور نادر رياض عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية انني أؤيد وأساند أي تشريع أو قانون يعيد للشيك هيبته واحترامه كورقة تجارية كانت تساهم بدرجة كبيرة فى تحريك الأسواق وزيادة المبيعات وكشف أن ضعف الثقة فى الشيك وتشكك المتعاملين به من عدم سداد قيمته أربك الأسواق وجعل سداد قيمة البضائع والمنتجات نقدا فى الحال بما أدى إلى تفاقم الركود وانخفاض المبيعات بدرجة كبيرة.

ثقة

أشار إلى أن الشيك سواء كان اداة وفاء ائتمان أو أداة وفاء فقط إلا أنه من المؤكد كان يؤدى دوراً كبيرا فى تحريك الأسواق حين كان يحظى بثقة كبيرة بين التجار والصناع والمستهلكين أيضا.

أوضح أن أغلب عمليات البيع والشراء كانت تتم من خلاله وكان يحل أزمة كبيرة من نقص السيولة إلا أن الشكوك التى دارت حوله فى الفترة الأخيرة من عدم جدوى السداد أدت إلى فقدان الثقة وتعطيل جزء مهم من عمليات البيع والشراء والتعاملات بين التجار.

وشدد على أن الهدف الرئيسى لأى تشريع للشيك يجب أن ينصب على تدعيم ثقة المتعاملين فيه وتقويته كورقة تجارية تحفظ مستحقات من يأخذها وتؤدى فى موعدها المحدد.

هيبة

أضاف أن الأسواق فى أمس الحاجة فى استرجاع هيبة الشيك وقوته كما كانت فى الماضى نظرا لأن العديد من التجار لا يستطيعون إجراء تعاملاتهم نقدا أو كاش فضلا عن أن استمرار فقدان الثقة فيه يهدد باستمرار الركود والكساد فى الأسواق ومساوىء عديدة تنعكس سلبيا على مستوى الدوائر الاقتصادية.

إجراءات

وطالبت فاطمة أبوالعز أمين صندوق غرفة القاهرة بأن تكون إجراءات تحصيل الشيك قوية ورادعة بحيث يكون التحصيل فى الوقت المحدد بتاريخ استحقاقه الذى ارتضاه الطرفان الدائن والمدين ويجب أن يتضمن أى تشريع خاص بالشيك قوة السداد وإن لم يوجد رصيد لدى المدين يجب أن يكون العقاب رادعاً وسريعاً فى نفس الوقت بأي طريقة أو وسيلة تحفظ للدائن قيمة الشيك واسترداد حقه بأقصى سرعة ممكنة.

معالجة

أوضحت أنه لابد أن يعالج التشريع حالة عدم وجود رصيد عند موعد الاستحقاق وإيجاد وسيلة تجبر المدين بتوفير الرصيد فى نفس الموعد أو اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعيد للدائن قيمة الشيك فى وقت الاستحقاق حتى يلتزم كل من يوقع شيكاً بسداده فى الموعد الذي يرتضيه الطرفان.

أشارت إلى أنه إذا توافرت هذه الشروط القانونية فى الشيك سوف يعيد الانتعاش فى الأسواق وينعكس إيجابيا على الحركة التجارية فضلا عن أن الشيك تزداد قوته بمعني أنه يساوى قيمته نقداً وحتمية سداد قيمته فى موعد استحقاقه بما يضفى الثقة على التعامل وينشط المبيعات والتعاملات التجارية بالأسواق.

أضافت أن القانون المقترح من أن الشيك أداة ائتمان وفاء بدلا من أداة وفاء فقط فى القانون الجديد الذى تم تأجيل العمل به العام القادم ما هو إلا الإبقاء على الوضع الحالى للشيك حيث أن الظروف الاقتصادية والتعاملات التجارية جعلت الشيك أداة ائتمان ووفاء وأن تمت الموافقة عليه فإنه يلغى العمل بالقانون المؤجل ولكن يجب أن تضاف إليه بعض البنود القانونية التى تعطيه قوة أكثر وترجع هيبته المفقودة.

أيمن أنور